الأمم المتحدة

UNW/2019/1

Distr.: General
16 April 2019

Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

١٨-٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

مسائل تنظيمية

تقرير حول الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩

أولاً - انتخاب أعضاء المكتب

١ - في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، انتخب المجلس التنفيذي أعضاء مكتب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). الممثل الدائم لدولة ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة بينيلوب بيكلز (ممثلاً عن أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي) تم انتخابه رئيسًا للمجس التنفيذي لعام ٢٠١٩. وانتُخب نواب الرئيس من المجموعات الإقليمية التالية: (ب) دول آسيا والمحيط الهادئ: المستشار، نائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة لليمن لدى الأمم المتحدة مروان علي نعمان الذبحاني، (ج) دول أوروبا الشرقية: الممثلة الدائمة للبعثة الدائمة للمجر لدى الأمم المتحدة كاتالين أناماريا بوجياي؛ و(د) مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: مستشارة البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة ناتالي كوهين. تم انتخاب نائبة الممثل الدائم للبعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة كوكي مولي جريجنون، ممثلةً عن الدول الإفريقية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي.

٢ - الرئيسة المنتهية ولايتها كانت الممثلة الدائمة إيفانا بابيفيتش (الجبل الأسود) ممثلةً عن دول أوروبا الشرقية، ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم؛ الوزيرة والمستشارة نائبة الممثل الدائم كريستين كالامونا (زامبيا) ممثلةً عن الدول الإفريقية، والمستشار لي جو إل (جمهورية كوريا) ممثلاً عن دول آسيا والمحيط الهادئ، والملحق ديزيري ديل كارمن سيدينيو رينجيفو (بنما) ممثلاً

عن دول أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي، والمستشار والوزير يركي يوهانا تيرفا (فنلندا) ممثلاً عن مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى.

ثانيًا – مسائل تنظيمية

٣ – انعقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩ للمجلس التنفيذي بمقر الأمم المتحدة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩.

٤ – اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩ (UNW/2019/L.1) بالإضافة إلى خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٩ (UNW/2019/L.2). وافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت وخطة عمل الدورة السنوية لعام ٢٠١٩ التي من المقرر أن تُعقد في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ من حزيران/يونيه ٢٠١٩. (انظر المرفق ١)، تعديلات معلقة لينظر المكتب فيها على النحو الواجب، كما اعتمد تقرير دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨، التي انعقدت في ١٠ و١١ من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (UNW/2018/7).

ثالثًا – البيانات الافتتاحية

٥ – بعد انتخابها بالتزكية، أُسند منصب نائب الرئيس إلى نائبة الممثل الدائم للبعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة، ممثلةً عن الدول الإفريقية كوكي مولي جريجنون، أعلن رئيس المجلس التنفيذي الجلسة علانية وأوضح نظام إجراءات المجلس التنفيذي بخصوص الجلسة.

٦ – توجهت بالشكر وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بيانها الافتتاحي إلى الرئيس وأعضاء المكتب المنتهية ولايتهم، كما رحبت بالرئيس ونواب رئيس المجلس التنفيذي المنتخبين الجدد.

٧ – ووصفت العام ٢٠١٨ على أنه عام التغيير الجذري لمنظومة الأمم المتحدة وأوضحت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة انخرطت بصورة عميقة في عملية الإصلاح كي تضمن أنها تقوي اتساق منظومة الأمم المتحدة فيما يخص دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. من شأن هذا أن يتيح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تنفذ مهمتها التنسيقية بصورة كاملة من أجل تغيير حياة النساء والفتيات. هُيئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للاستمرار في الإسهام في عمل الفرق القُطرية للأمم المتحدة باتجاه ضمان وجود تركيز قوي على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ودعم نظام للمنسقين المقيمين مراع للمنظور الجنساني، وتقديم إسهامات في عمليات الإرشاد على نطاق المنظومة من أجل ضمان أخذ المساواة بين الجنسين في الاعتبار.

٨ - بالتوسع في عملية إدارة تغيير الهيئة، صرح رئيس الهيئة أن أهدافها تضمنت تركيزًا أقوى على النتائج، ومواءمة أفضل بين الميزانية وعملية التخطيط من أجل تسهيل تحديد الأولويات ورصد التقدم وتحسين القيمة مقابل المال، وترقية العمليات من أجل تسهيل الحصول على عملية اتخاذ قرار أكثر كفاءة وفاعلية، ودمج أكبر لعملية تحديد المعايير الأساسية وعمل السياسات في وضع البرامج، ما يضمن القدرة على استيعاب الموارد وتحقيق المرجو في الوقت المناسب وموافقة للميزانية أيضًا، مع المساءلة تجاه المستفيدين. أشارت إلى التقرير المصدر مؤخرًا عن شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف مصرحةً بأن الهدف من ممارسة إدارة تغيير هيئة الأمم المتحدة للمرأة كان معالجة التحديات التي حددها تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف، مثل: القدرة المحدودة في بعض الدول والحاجة إلى مواءمة أفضل بين الموارد والأولويات.

٩ - لقد استدعت التزام الأمم المتحدة الذي تأخر تنفيذه للوصول إلى التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٠ والجهود المستمرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل دعم تنفيذ استراتيجية الأمين العام على نطاق المنظومة المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين من خلال وضع "المبادئ التوجيهية للبيئة المواتية". وأكدت على أن التكافؤ بين الجنسين لا يتعلق فقط بالأرقام ولكن أيضًا بتحويل الثقافة التنظيمية حتى تدعم بيئة آمنة ومحترمة يتمتع فيها الجميع بحق عادل في الحصول على الفرص ويكونوا آمنين من سوء استخدام السلطة، وهي قضية تأخذها بجدية كبيرة وتعالجها بفاعلية مع دعم الموارد البشرية وفرق الإدارة.

١٠ - وباستشرافها للمستقبل، ذكرت أن العديد من المعالم المهمة كان من المقرر تحقيقها خلال العام ٢٠٢٠: الذكرى الخامسة والعشرون من تبني إعلان ومنهاج عمل بكين، ومرور خمس سنوات في تنفيذ جدول الأعمال ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، و٢٠ عامًا على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥، ومرور عشرة أعوام على تأسيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة. من شأن هذه الذكريات السنوية أن تقدم فرصةً حتمية لتقييم التقدم الذي تم تحقيقه ولخلق زخم سياسي غير مسبوق وتعبئة اجتماعية لدعم المساواة بين الجنسين. فيما يخص الذكرى الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بكين، تم حث الدول الأعضاء للقيام بمراجعات وطنية تشاركية للتقدم والتحديات أمام المرأة خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية. دعت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء للتأكيد على إجراء المراجعات الوطنية الشاملة بفضل مساعدة مكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة أينما وُجدت.

١١ - خططت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعقد منتدى عالمي يقوده المجتمع المدني من أجل المساواة بين الجنسين في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. سيبرز هذا المنتدى حركة المساواة بين الجنسين الموسعة والمعمقة مع انخراطٍ حصري لأصحاب المصلحة من أجل المساعدة في التعرف على الإجراءات الأساسية المتعلقة بتحقيق تقدم لا رجعة فيها لصالح النساء والفتيات. عبرت وكيلة الأمين العام/المدير التنفيذية عن أملها في رسم خريطة طريق أقوى من أجل تحقيق مساواة حقيقية بحلول عام ٢٠٣٠ من شأنها إحياء الذكرة الخامسة والعشرين لمنهاج عمل بكين. ينبغي

أن تستند خارطة الطريق هذه إلى المكاسب المعيارية للأعوام القليلة الماضية وينبغي أن تشمل استنتاجات قوية متفق عليها من اللجان السابقة بالإضافة إلى اللجنة المرتقبة لوضع المرأة في آذار/ مارس ٢٠١٩.

١٢ - لأول مرة، ستتناول اللجنة بالفحص موضوع أنظمة الحماية الاجتماعية والانتفاع من الخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات. ظل التقدم في هذه المجالات مهمًا في سبيل تمكين المرأة.

١٣ - وقبل ختامها لملاحظاتها الافتتاحية، تطرقت إلى مشكلة تعبئة الموارد وتوجهت بالشكر إلى المجلس التنفيذي على دعمه خلال العام الماضي. وأفادت بأن التقدير الأولي لإيرادات عام ٢٠١٨ نما ليحقق سجلاً جديدًا ليصل حتى ٣٩٠ مليون تقريبًا وهو ما زاد عن العام السابق بقيمة ٢٠ مليون دولار. بالدعم المستمر للدول الأعضاء، تعين على الهيئة الاستمرار في التركيز على تحقيق هدف المبلغ ٤٤٠ مليون دولار حتى تكون ممولة بالكامل، خاصةً فيما يتعلق بالموارد الأساسية وكذلك الوفاء بخطتها الاستراتيجية. تم التأكيد على الفجوة المتنامية بين الموارد الأساسية وغير الأساسية التي حدت من قدرة الهيئة على التأثير. استمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رفع العمليات على نطاق المنظومة من أجل تعزيز تمويلها، والإسهام في اتفاق التمويل، وفي وضع الرئاسة المشتركة لمجموعة العمل عالية المستوى الخاصة بتمويل جهود المساواة بين الجنسين، ومعالجة الحواجز التي تحد تعبئة الموارد لمنظومة الأمم المتحدة، خاصةً هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشددت على أنه نظرًا إلى إتمام الهيئة لعشر سنوات على أساسٍ قوي، باتت الحاجة إلى دعم راسخ من الدول الأعضاء أمرًا عامًا للهيئة حتى تكون مهيئة بصورة جيدة لمجابهة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل غير المكتمل عالميًا لمنهاج عمل بكين.

رابعًا - تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ فيما يتعلق بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١٤ - قدمت كبيرة المستشارين بهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المجلس تحديثًا بخصوص تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ فيما يتعلق بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. جاء هذا التقديم ردًا على قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠١٨/٥، الفقرة ٨، بالطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستمرار في مشاركة المجلس التنفيذي من خلال تقديم تحديثات منتظمة بشأن التقدم والإجراءات التي تم اتخاذها تجاه تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢.

١٥ - ركزت جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ على تأكيد دمج منظوري المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمل وأولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفاعلية في آليات مجموعة التنمية المستدامة للأمم المتحدة على المستوى العالمي من أجل دعم عملية تغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة

الإنمائية. ظلت الهيئة تجري تعديلات ضـــرورية كي تكون مســـتعدة جيدًا للتغيرات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، خاصـــةً تلك التعديلات التي طُبِّقت منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مع التركيز على أربع مناطق: ١) تشكيل جديد للفرق القُطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك إطار عمل مجدد للتقييم الإنمائي للأمم المتحدة. ظلت الهيئة تعمل على تقوية التوجيه الداخلي لديها وتحديد قدرتها المكرســـة من أجل الإســـهام في جميع التحليلات القُطرية الشـــائعة وأُطر عمل المســـاعدة الإنمائية للأمم المتحدة في ٢٠١٩ و٢٠٢٠، حتى يعالجوا بصـــورة كافية المســـاواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويكون لديهم ترتيبات تنفيذ مناسبة من أجل تحقيق النتائج في هذا المجال، ٢) منظومة متجددة للمنسقين المقيمين. دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة كاملة منظومة قوية وفعالة وتتسم بالمساءلة المتبادلة للمنسقين المقيمين وعرضت هذا على أنه أمر ضروري من أجل تنفيذ مهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتحقيق نتائج أكبر للمرأة والفتيات في سياق جدول أعمال ٢٠٣٠. تلعب المنظومة الفعالة للمنســـقين المقيمين دورًا رئيســـيًا في تقوية فعالية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدولة، ٣) توفير التمويل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتفاق التمويل كما اقترحته الأمين العام ورحبت به الجمعية العامة. بالإضـــافة إلى الإجراءات المتخذة داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إحراز تقدم فيما يخص الشـــفافية والنتائج الشـــائعة والتمويل المجمع واســـترداد التكاليف ووضـــوح الإســـهامات الأســـاســـية، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ســـياق مجموعة النتائج الاســـتراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة الخاصـــة بالتمويل والهيئات المعنية الأخرى من أجل التأكد من أن اتفاق التمويل تناول الحاجة إلى تعقب التمويل الكافي والتأكد منه الخاص بالعمل على المســـاواة بين الجنســـين وتعميم المنظور الجســـماني، ٤) تقوية الحكومة والاتجاه الاســـتراتيجي من أجل الخروج بنتائج على نطاق المنظومة. خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، اعتمد المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة القرار ٢٠١٨/٧ شـــأن طرق العمل على تقوية حوكمة المنظومة من خلال تيســـير التنســـيق والتجانس الأفقي لطرق عمل المجالس الإدارية لكل من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان (UNFPA)/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع (UNOPS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) كما تقرر في قرارات الجمعية العامة رقم ٢٤٣/٧١ و٢٧٩/٧٢.

١٦ - ونتيجةً لذلك، تأسست خطوط العمل الثلاثة الرئيسية: ١) المجموعة الأساسية للدول العشـــرة الأعضـــاء من أربعة مجالس تنفيذية. كان المتوقع من المجموعة هو تقييم كفاءة وجودة الدورات الحالية للمجالس التنفيذية، والاجتماع المشـــترك للمجالس التنفيذية، والزيارات المدنية المشـــتركة للمجالس التنفيذية، ٢) مقارنة البنود المشـــتركة لجدول الأعمال ســـتؤكد مزيدًا من الاتساق لبنود جدول الأعمال المشتركة لدى جميع المجالس التنفيذية ولكنها لن تكون شاملةً في البنود المشـــتركة لجدول الأعمال، مثل المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية والتقرير الســـنوي

للمديرة التنفيذية والخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة، و٣) التقويم المشترك للمجالس التنفيذية من أجل إدراج جميع الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW) ونشرها على منصة إلكترونية مشتركة. من شأن هذا أن يُقوِّم التنسيق في عمليات المجلس التنفيذي. بالإضافة إلى ذلك، كان المتوقع من أمناء المجالس التنفيذية اللقاء بصورة منتظمة من أجل إجراء التنسيق الداخلي المحسن بين الأمانات.

١٧ - هدفت خطة إدارة التغيير إلى تحسين الكفاءة والفعالية التنظيمية من أجل الوفاء بالخطة الاستراتيجية وتألفت من أربعة مسارات عمل متداخلة كما يلي: ١) الهياكل الإقليمية والتصنيف القُطري، ٢) المراجعة والهياكل الوظيفية للمقرات، ٣) إعادة هندسة العمليات، و٤) إدارة المعرفة. خلال الشهور القادمة، ستستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الانخراط بشكل استباقي في العمليات على نطاق المنظومة من أجل تحديد تغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وضمان أنها دعمت تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما ستستمر أيضًا هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ الاعتمادات الرئيسية لهياكلها ومسارات عملها من أجل تحسين الوفاء بخطتها الاستراتيجية. كان من المتوقع أن توصيات تقييم المؤسسات للهياكل الإقليمية سيتم تنفيذه بصورة كاملة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

١٨ - واستجابةً إلى البيان الافتتاحي لرئيسة الهيئة ولتقديم التحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ فيما يتعلق بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، هنأ العديد من المتحدثين الرئيس المنتخب حديثًا وأعضاء مكتب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما توجهوا بالشكر أيضًا لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لقيادتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعبروا عن تقديرهم لملاحظاتها الشاملة. وجددت الدول الأعضاء دعمها القوي وعزمها على السعي بصورة جماعية تجاه ترجمة الالتزامات العالمية إلى أفعال بناءة وشددت على الدور الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذه العملية.

١٩ - بإبراز المبادرات على المستوى الوطني، أكد أحد المتحدثين على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر مع التأكيد في ذات الوقت على مشاركة المرأة في بناء التنمية والسلام حول العالم. أثنى الوفد بصورة كبيرة على جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إنهاء التمييز ضد النساء والفتيات، ولدمج جوانب المساواة بين الجنسين في الأولويات الوطنية لينص على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أُعتبرت شريكًا موثوقًا في مساعيه القُطرية.

٢٠ - عبرت إحدى الدول الأعضاء أيضًا عن امتنانها إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لمشاركتها الفعالة في عمل المنتدى الثاني للمرأة الأوروبية الآسيوية الذي عُقد في سانت بطرسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وعبرت عن أملها في استمرار الانخراط البناء.

٢١ - بينما ركزت إحدى الدول الأعضاء على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، حثت متحدثة أخرى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستمرار في العمل الهام بشأن تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وعلى تقوية تعميم المنظور الجنساني في الاستجابة الإنسانية. وأشاد الوفد بإسهام الكيان في بناء السلام بشكل مراع أكثر للمنظور الجنساني ومناسب أكثر، خاصةً مساعدة الدول في وضع خطط عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن وبناء القدرة في هذا الصدد مع العمل عن قرب مع منظمات المجتمع المدني. رأى المتحدث أن الإرشاد الذي توجهه هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعميم المنظور الجنساني في جهود الاستجابة عبر التنسيق المحسن والدفاع وزيادة الوعي والتدريب والدعم الفني قد يأتوا بنتائج أفضل للنساء والفتيات اللاتي تعشن في هذه الظروف الصعبة.

٢٢ - وعبرت الوفود عن تقديرها لجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة، ما يحسن العلاقات في مكان العمل ويضع نهاية للتحرش الجنسي والاستغلال وسوء استغلال السلطة. رحبت الدول الأعضاء بملاحظات وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الافتتاحية والصريحة بشأن المزاعم الأخيرة داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد وبشأن الإجراءات المتخذة. أكد أحد المتحدثين على أنها من مسؤوليات الإدارة ضمان شعور موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالأمان خلال بيئة عملهم وتطلعوا إلى الحصول على إحاطات المتابعة بشأن مبادرات معالجة مشكلة المضي قدمًا هذه. وفقًا لأحد الوفود الأخرى، يجب أن يتم معاجلة هذه المشكلة بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة وبالتوافق مع استراتيجية الأمين العام الإصلاحية على نطاق المنظومة.

٢٣ - وأشادت الوفود بالمشاركة الفعالة للهيئة وقيادتها في تنفيذ عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. رأت إحدى الدول الأعضاء أنه من أجل جعل الإصلاح مستدامًا، سيكون من المهم تفعيل آليات التمويل المبينة في قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢، بما في ذلك نظام ضريبة ١ بالمئة وترتيب تقاسم التكاليف المضاعفة. طُلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقليل تكاليف إدارتها بصورة أكبر حتى تصبح الموارد الزائدة متوفرة لأنشطة التنمية.

٢٤ - أكد أحد المتحدثين على أهمية المواءمة بين برامج وهيئات منظومة الأمم المتحدة بهدف تجنب التكرار. وتم حث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستمرار في الحفاظ على إطلاع المجلس التنفيذي على عملها بشأن عملية الإصلاح. كما تم تشجيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا على تقليل الإنفاق في هذا الصدد من أجل تجنب خطر التأثير بصورة معاكسة على تنفيذ برامجها ومشروعاتها.

٢٥ - بخصوص تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢، تطلع أحد الوفود إلى الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن التصنيف القُطري المحدث وطلب معلومات إضافية بشأن أي أنواع الكفاءة والقدرات المحسنة سيضيف هذا إلى الهياكل الإقليمية للهيئة. أشاد المتحدث بهيئة الأمم

المتحدة للمرأة للنتائج الإيجابية لمراجعة شـــبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف وطلب تفاصيل أكبر عن الإجراءات التي عزمت الهيئة على اتخاذها بشأن المجالات المحددة التي تتطلب المزيد من التحسين.

٢٦ - أشادت الوفود بهيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع سياساتها وعملها المنسق، خاصةً فيما يتعلق بإطلاق خطة العمل على نطاق المنظومة للفرق القُطرية للأمم المتحدة الذي شـــعر أحد المتحدثين بأنه سيساعد بشكل كبير في تقييم وضع تعميم المنظور الجنساني أمام مجموعة متفق عليها عالميًا من الحد الأدنى للمعايير في ســـياق أُطر عمل المســـاعدة الإنمائية للأمم المتحدة بالإضافة إلى البرمجة المشتركة.

٢٧ - أكد أحد الوفود على حقوق النســـاء والفتيات من ذوي الإعاقة ليحث الهيئة على الاستمرار في لعب دورٍ رئيسي في التأكيد على أن الجهود على مستوى النطاق لتعميم منظور الإعاقة كانت مراعية للمنظور الجنساني.

٢٨ - تطلعت الوفود إلى الانخراط بشـــكلٍ بناء في الدورة الثالثة والســـتين للجنة وضـــع المرأة لتتعهد فيه بالعمل عن قرب مع الدول الأعضـــاء الأخرى وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للخروج بوثيقة نتائج ناجحة وعملية يمكن تنفيذها بصورة ملموسة على أرض الواقع.

خامسًا - مسائل مراجعة الحسابات

٢٩ - أعطى مدير المراجعات الخارجية مراجعةً مختصـــرة بشـــأن التقرير المعني لمجلس المراجعين بشأن البيانات المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. (A/73/5/Add.12). أصدر مجلس المراجعين رأيًا غير مؤهل للمراجعة. البيانات المالية تطرح بشكل منصف في جميع النواحي المادية الموقف المالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتبارًا من ٣١ كانون الأول/ديســـمبر لعام ٢٠١٧، فضـــلاً عن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للعام المنقضـــي آنذاك وفقًا للمعايير المحاســـبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). حدد مجلس المراجعين التحســـينات اللازمة في مجالات تقارير المانحين الماليين، وإغلاق المشـــاريع، والامتثال بإدارة الأداء، وتنمية وتسـييل ســـلفات الشـــركاء. وبالرغم من ذلك، ومن أجل ضـــمان فاعلية وكفاءة الوفاء ببرنامجه ومهمته، لاحظ مجلس المراجعين أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعين عليها معالجة المشـــكلات الملاحظة في المجالات التالية: ١) الإدارة المالية، و٢) الحوكمة، و٣) المســـاءلة وتحويل الأعمال، و٤) إدارة البرامج والمشـــروعات، و٥) إدارة الموارد البشـــرية وإدارة الرواتب، و٦) إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٠ - النتائج الرئيســـية باختصـــار كانت كما يلي: ١) تعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة إنشـاء خطة عمل / إرشـادات من أجل جعل الهيئة شـاملة للموظفين من ذوي الإعاقة ومتاحة لهم، ٢) كان هناك دليل على عدم اكتمال تقييمات مخاطر الاحتمال، و٣) تعين على هيئة

الأمم المتحدة للمرأة معالجة العيوب في تقييم وتحديد شركاء التنفيذ، و٤) بشأن تقارير المراجعة بخصوص الأموال المقدمة إلى شركاء التنفيذ، ١٤,٤ بالمئة من هذه التقارير كان لها رأي مؤهل و٠,٤ بالمئة كان لها رأي معاكس و٥) كان هناك إنفاق مؤهل ومجمع من مراجعة شركاء التنفيذ. رأى مجلس المراجعين أن مستوى الإنفاق المؤهل أشار إلى حاجة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ليكون لها سياسات معنية مطبقة من أجل معالجة الضعف الأساسي بخصوص إدارة المشاريع.

٣١ - بتنفيذ توصيات العام السابق، اختتم المدير التقديم بالإشارة إلى أنه من بين ٢٥ توصية مستحقة منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تم تنفيذ ٢١ منها (٨٤ بالمئة) و٤ لا تزال تحت التنفيذ (١٦ بالمئة).

٣٢ - نائبة مديرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للإدارة المالية قدمت بياناتٍ مالية مراجعة للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5/Add.12). بلغ إجمالي إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٣٧٨,٢ مليون دولار وإجمالي النفقات بلغ ٣٣٨,٦ مليون دولار. سجلت الهيئة فائضًا بقيمة ٣٩,٦ مليون دولار للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مقارنةً بالعجز الذي بلغ قيمته ٥,٥ مليون دولار للعام ٢٠١٦. يرجع هذا الفائض بصورة أساسية إلى تزايد الإيرادات من مصادر أخرى (غير أساسية) ستُنفق على نفقات البرامج في الأعوام القادمة. معدل الإنجاز لنفقات برامج ٢٠١٧ من مصادر أخرى وصل ٨٧ بالمئة في مقابل هدف تحقيق ٨٥ بالمئة. الزيادة كانت في الإسهامات التطوعية من المتبرعين في ٢٠١٧ بقيمة ٤٠,٨ مليون دولار مثلتها زيادة في الموارد العادية (الأساسية) بقيمة ٤,٧ مليون دولار وزيادة في موارد أخرى (غير أساسية) بقيمة ٣٦,١ مليون دولار.

٣٣ - بلغ إجمالي نفقات عام ٢٠١٧ ٣٣٨,٦ مليون دولار (٢٠١٦: ٣٤٠,٠ مليون دولار) ممثلاً النفقات المتكبدة، المدفوعة والمستحقة. مثلت الموارد العادية ١٤١,٤ مليون دولار (٢٠١٦: ١٤٢,٤ مليون دولار)، مثلت الموارد الأخرى ١٨٨,٥ مليون دولار (٢٠١٦: ١٨٨,٩ مليون دولار)، ومثلت التكاليف المقيمة ٨,٨ مليون دولار (٢٠١٦: ٨,٧ مليون دولار).

٣٤ - إجمالي الأصول ٥٠٧,٧ مليون دولار (٢٠١٦: ٤٥٧,٥ مليون دولار) إجمالي الخصوم المتجاوزة بلغ ١٢٤,٨ مليون دولار (٢٠١٦: ١٠٩,٨ مليون دولار) لينتج إجمالي صافي الأصول/حقوق الملكية بحسب القطاع التي تشكل: (أ) الموارد العادية والمال المطلوب لتمويل استحقاقات ومطلوبات الموظفين، ومن أجل تمويل العمليات للشهور القليلة الأولى من عام ٢٠١٩ مع انتظار الإسهامات الجديدة، و(ب) الموارد الأخرى والميزانيات غير المنفقة للمشروعات والبرامج غير المخصصة التي سيتم إنفاقها في الفترات المستقبلية وفقًا لاتفاقات

المتبرعين، و(ج) الموارد المقيمة والتمويل لمدة عامين للعمل المعياري والحكومي الدولي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣٥ - مديرة إدارة وتنظيم هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدمت وضعًا محدثًا عن أعمال الإدارة من أجل معالجة توصيات المراجعة المستحقة في "تنفيذ توصيات مجلس المراجعين المتضمن في تقاريرها للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بخصوص أموال وبرامج الأمم المتحدة (المتضمنة في A/73/353/Add.1). تم الإشارة إلى أن هذا كان رأي المراجعة السابع السابق المتتالي غير المؤهل وأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة نفذت ٨٤ بالمئة (٢١ من أصل ٢٥) من توصيات المراجعة السنوية السابقة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك معدل تنفيذ مرتفع ومرضٍ ومستدام للتوصيات.

٣٦ - استجابةً لقرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠١٧/٩، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة كاملة جميع توصيات المراجعة المصدرة في ٢٠١٤ و٢٠١٥، ٢ من أصل ٣ توصيات مراجعة رئيسية تم إصدارها في ٢٠١٦. كان المتوقع أن يُنفَّذ القرار الأخير في الربع الأول من عام ٢٠١٩. قدمت الهيئة أيضًا إسهامًا مفصلاً إلى تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مجلس المراجعين بشأن البيانات المالية لأموال وبرامج الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/73/353/Add.1)، بما في ذلك تقديم الوضع المحدث لكل توصية.

٣٧ - وفي بيان مشترك، توجهت العديد من الوفود بالشكر إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلس المراجعين لتقديماتهم وتقاريرهم وأشادوا بهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمراجعتها السابعة غير المؤهلة عن العام ٢٠١٧. رحبت الدول الأعضاء باستجابة الإدارة المحدثة بالإضافة إلى الخطوات المتخذة حتى ذلك الحين من أجل ضمان معالجة تلك النتائج والتوصيات وحثت الهيئة على العمل تجاه التنفيذ الكامل لكافة التوصيات.

٣٨ - وأثاروا مخاوف من أن الزيادات في الموارد الرئيسية ظلت معتدلة جدًا وراكدة تقريبًا، وبالتالي الإقرار بحاجة الدول الأعضاء لزيادة التمويل الأساسي المرن وذي الجودة العالية. كما ذُكر أيضًا أنه لم يتم بلوغ أهداف الإيرادات المتوقعة التي أقرها المجلس التنفيذي من خلال الميزانية المتكاملة. كان من المحتمل أن يؤثر هذا النقص سلبًا على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة والولاية الثلاثية لها. ناشدت الوفود المجلس التنفيذي بتلخيص مسؤولية التمويل الكامل للهيئة.

سادسًا – التقييم

٣٩ – أعطى مدير التقييم المستقل وخدمات المراجعة تحديثًا بشأن تأسيس التقييم المستقبل وخدمات المراجعة بالإضافة إلى تحديث شأن استراتيجية تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة كما طلب المجلس التنفيذي من خلال قراره ٢٠١٨/٢ الخاص بالتقرير المتعلق بوظيفة التقييم.

٤٠ – حددت استراتيجية التقييم الشامل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة من ٢٠١٨–٢٠٢١ ("الاستراتيجية") تجاه خدمة التقييم المستقل من أجل دعم جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. خدمة التقييم المستقل من خلال تقييمات المؤسسات وأنشطة دعم التقييمات اللامركزية ودعم التنسيق المشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة هدفت إلى تحقيق الاستخدام المحسن للتقييم المراعي للمنظور الجنساني، الذي تجريه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها، من أجل تعلم عملية اتخاذ القرار الاستراتيجية والسياسات وتنمية البرامج. من أجل دعم تحقيق هذه النتيجة، سلطت الاستراتيجية الضوء على الابتكار، واستُخدمت على أنها "مركزًا للمعرفة" وشراكات لتكون دوافع رئيسية للتغيير من أجل دعم أنشطة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. قيمت الاستراتيجية أيضًا التركيز على استخدام التقييمات من أجل بناء المحاسبة وضمان كفاءة أنشطة التقييم.

٤١ – من أجل تنفيذ الاستراتيجية، أتمت خدمة التقييم المستقل ثلاثة أنشطة تقييم للمؤسسات وعملين رئيسيين بشأن التطوير المنهجي منذ عام ٢٠١٨. كما دعمت خدمة التقييم المستقل ٢٠ تقييمًا لا مركزيًا مع الدعم الفني والإداري. بترويج التنسيق المشترك للأمم المتحدة بشأن التقييم المراعي للمنظور الجنساني، اشتركت خدمة التقييم المستقبل في قيادة مجموعتي عمل لمجموعة تقييم الأمم المتحدة، ودعمت العديد من تقييمات/مراجعات أُطر عمل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وطورت وأصدرت إرشادًا بخصوص تعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستوى المؤسسي. تم إجراء تدخلات من أجل دعم بناء القدرة الوطنية للتقييم المراعي للمنظور الجنساني.

٤٢ – من أجل ضمان ترجمة أنشطة التقييم تلك إلى نتيجة، في سياق عمليات الإصلاح المستمرة، ولزيادة أوجه التآزر المحتملة الناتجة عن التحديد المشترك لخدمات المراجعة المستقلة مع خدمة التقييم المستقل، كان هناك توقع بأن مراجعة الاستراتيجية سيبدأ في ٢٠١٩. سيتم مراجعة سياسات تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٢٠١٩ من أجل التأكد من أنها تلبي احتياجات الهيئة ومتوائمة مع الممارسة الجيدة.

٤٣ – تقدم خدمات التقييم المستقل تأكيدًا مستقلاً وهادفًا وخدمة استشارية لإضافة قيمة ولأجل تحسين كفاءة وفعالية عمليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة. تبعت خدمات التقييم المستقل إطار عمل الممارسات الاحترافية الدولية لمعهد المراجعين الداخليين. كوظيفة داخلية جديدة، وضعت خدمة التقييم المستقل استراتيجية تحديد لثلاث سنوات وخطة لتحقيق مراجعة داخلية

وخدمات استشارية احترافية ومدمجة وفعالة اقتصاديًا. ستساعد خرائط الضمان الأطول أجلاً على الإسهام في رؤية للضمان المشترك في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

التقييم المستقل والخطة السنوية لخدمات التدقيق

٤٤ - من أجل تنفيذ استراتيجية التقييم والمراجعة، طورت خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية خطة العمل ٢٠١٩. وفقًا للممارسات الجيدة، سيظل البرنامج خاضعًا للمراجعة ومحدثًا نظرًا لظهور أولويات ومخاطر جديدة. يتضمن البرنامج أنشطة ذات صلة بما يلي: تقييمات المؤسسات، ودعم التقييمات اللامركزية، وتنسيق الأمم المتحدة، وبناء القدرة الوطنية على التقييم المراعي للمنظور الجنساني، والمراجعات الداخلية لتحديد المكاتب القُطرية والإقليمية، والمراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية المتعلقة بتحديد المجالات المواضيعية. التعاون المعتاد والعمل المشترك المحدد من شأنهم أن يساعدوا في زيادة أوجه التآزر بين التقييم والمراجعة الداخلية.

التغيرات الرئيسية في خدمات المراجعة الداخلية

٤٥ - تماشيًا مع المعايير الاحترافية والممارسات الحديثة، المراجعات الداخلية التي أجرتها خدمات التقييم المستقل ستقدم تأكيدًا على المخاطر الرئيسية أمام تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وللقيام بذلك، سيزيدون تركيزهم على تقييم الحوكمة وإدارة المخاطر وعناصر التحكم والقيمة من أجل المال. لذلك يجب أن يركز تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية فقط على ما هو أبعد من التغطية المالية، وكذلك قيمة تقييم بعض مجالات الخطر الرئيسية التي يتعذر تقديرها بسهولة (على سبيل المثال؛ أمن المعلومات، والأخلاقيات والنزاهة، وإدارة المشاريع). ستستمر المراجعات الداخلية في مراجعة الامتثال للسياسات، ولكن تركيزها المحدث سيضيف قيمة أكبر بالتأكيد على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستحقق النتائج بكفاءة وفاعلية.

٤٦ - علاوةً على هذا النهج، ستتوقف خدمات التقييم الداخلية عن المراجعات المستندة إلى مصادر خارجية للمشروعات التي تُنفذ طريقة التنفيذ المباشرة. قيمة إشراك مقاولين خارجيين من أجل مراجعة تحديد مشروعات طريقة التنفيذ المباشرة كل عام كانت محدودة نظرًا إلى أن تركيزها كان منصبًا بصورة أساسية على إحالة الرأي بشأن دقة نفقات طريقة التنفيذ المباشر والأصول الثابتة. وبدلاً من ذلك، ستضمن خدمات التقييم الداخلية التأكيد على الحوكمة العامة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم التي تغطي طريقة التنفيذ المباشرة والمشروعات الأخرى عبر المراجعات الشاملة للمكتب القُطري. سيعني هذا تقارير مراجعة أقل، وتغطية تأكيد أكبر بصورة فعالة لمشروعات التنفيذ المباشر. كما ستعني أيضًا قيمة أفضل مقابل المال لاستخدامها في موارد المراجعة الداخلية.

٤٧ - وفي النهاية، ستحدث خدمات التقييم الداخلية ممارستها لحساب معدلات تنفيذ توصيات المراجعة. سيستمر تعقب التنفيذ وفقًا للجداول الزمنية المتفق عليها، ولكن سيتم إيقاف ممارسة منح نقاط المكافأة للتنفيذ المبكر.

٤٨ - ردًا على سؤال من الحاضرين بشأن كيف ستغذي استراتيجية التقييم إدارة المعرفة، ذُكر أن مراجعة الحسابات الداخلية كانت عضوًا في مجموعة عمل إدارة المعرفة. بالإضافة إلى ذلك، العمل المتواصل بشأن إدارة المعرفة سيحسن بصورة كبيرة قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على رصد البيانات والنتائج البناءة وسيخدم بصورة أكبر في تغذية البرامج المستقبلية.

سابعًا - جلسات الإحاطة

أ - الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى القُطري

٤٩ - قدم مدير شعبة البرامج بند جدول الأعمال هذا يعقبه ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق الذي أجرى تقديمًا تُضمَّن مقطع فيديو يعرض عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم الحكومة والمجتمع المدني والشعب العراقي في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأصوات المنتفعين. تم تنظيم الإحاطة المقدمة إلى المجلس التنفيذي حول المجالات الموضوعية الرئيسية والاستجابة التشغيلية على المستوى القُطري للوفاء بالسياق الحالي والنُهُج وأساليب العمل والشركات والتنسيق والدفاع والتوعية.

٥٠ - بصورة مختصرة، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تماشيًا مع التزام القيادة القُطرية وتطلعات السكان. كانت تتحرك حكومة العراق من مرحلة النزاع تجاه التعافي وبناء الدولة والتسوية. خلال عام ٢٠١٨، حدثت الكثير من التطورات، خاصةً فيما يخص الانتخابات البرلمانية التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٨، تطوير شعبة العراق ٢٠٣٠ وتعيين حكومة جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر. تزايد انخراط هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق وتوسعت في الدولة حتى تاريخه مع بدء المكتب "كوجود برمجي" مع العديد من المشروعات التي تدافع عن المساواة بين الجنسين وجدول أعمال تمكين المرأة. ثم نما لاحقًا ليصبح مكتبًا قُطريًا قائمًا بذاته مع تفويض السلطة ومحفظة أموال متنوعة من البرامج من أجل توفير باقات التدخل الشاملة إلى المنتفعين والشركاء.

٥١ - تميز العام ٢٠١٨ بالشراكة الصلبة والحوار المستمر مع كافة أصحاب المصلحة والشركاء والحكومة والكتل السياسية المختلفة والمجتمع المدني ومؤسسات الدفاع عن حقوق المرأة. على مستويات البرامج والسياسات، دور المكتب القُطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق كان يتطور بصورة متزايدة بصفته "داعيًا" و"محلاً شاملاً" يقدم النصيحة الجوهرية حسب الطلب إلى الحكومة والأجهزة النسائية ومجتمع المتطوعين في شكل نصيحة عن السياسات والبرامج والبيانات المستندة إلى الأبحاث والأدلة والمنتجات المعرفية.

٥٢ - تم تحقيق التقدم في العديد من المجالات مما يخلق فرصًا أكثر للمكتب للعمل ودفع المساواة بين الجنسين وجدول أعمال تمكين المرأة في العراق. نفذ المكتب القُطري بنجاح مذكرته الاستراتيجية الحالية لمدة ثلاث سنوات من الأعوام ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ وشرع في وضع مذكرته الاستراتيجية القادمة للفترة بين ٢٠٢٠-٢٠٢٢، مدعومًا بإفادات مجموعة من المستشارين الوطنيين الذي يجمعون جهات فاعلة وطنية متنوعة تشمل الوزارات المختصة والأجهزة النسائية ومؤسسات المجتمع المدني وخاصةً مؤسسات الدفاع عن حقوق المرأة والأحزاب السياسية ووكالات الأمم المتحدة من أجل مناقشة النهج المنسق والموافقة عليه لتحقيق الاستفادة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. كانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعم الحكومة في مجالات مثل التمكين الاقتصادي للمرأة وإنهاء العنف ضد المرأة وقيادة المرأة ومشاركتها.

٥٣ - في ٢٠١٩، أنشطة الدفاع وبناء القدرات التي نفذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز القيادة السياسية للمرأة ودعم إنشاء تجمع لعضوات البرلمان. جدير بالذكر أن العراق كان أول دولة في منطقة الدول العربية تضع خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد استفاد هذا من دعم الهيئة في التعاون الوثيق والمؤسسات الحكومية والمنظمات النسائية.

٥٤ - قبل الإدلاء بأسئلة الحضور والحصول على تغذية رجعية من الأمانة، ردت ممثلة العراق أولاً بتوجيه الشكر إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنظيم هذه الإحاطة وكذلك الممثلة على عرضها الشامل. وأشاد بالممثلة وفريق المكتب القُطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق مؤكدًا على الدور الهام الذي يلعبونه. وأشار إلى العديد من المبادرات، على سبيل المثال، المساعدة التي قدموها إلى اللاجئين والأفراد المهجرين داخليًا عبر الخدمات الاجتماعية والصحية والقانونية والمال مقابل العمل، بالإضافة إلى دعمها في اعتماد خطة العمل الوطنية الأولى القُطرية بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن.

٥٥ - عبر الوفد عن اهتمامه بتعلم المزيد عن كيف ستضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور في جهود مكافحة الإرهاب. واختتم حديثه بتوجيه الشركة إلى جميع المتبرعين والداعمين وأعطى تأكيدًا للدعم المتواصل للحكومة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتبها في العراق.

ب – إدارة المعرفة

٥٦ – أحاط رئيس قسم الأبحاث والبيانات المجلس التنفيذي بشأن استراتيجية إدارة المعرفة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة. البرنامج الاستراتيجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ أبرز أهمية القدرات المعززة لإدارة المعرفة لتقديم المساواة بين الجنسين وتحقيق جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. المعرفة، بجانب الابتكار، والنتائج المستندة إلى الإدارة والتقييم كانت عنصرًا من البرامج عالية الجودة. استلزمت الخطة الاستراتيجية عن الفترة ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١ من هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستمرار في تقوية منصات المعرفة، وتطوير مجتمعات الممارسة بجمع الخبرة والمعارف الموضوعية من جميع المؤسسات وشركائها، وتقوية قدرتها على توقع القضايا والاتجاهات الناشئة من أجل تحقيق دفع أوجه التقدم المعيارية ورصد التقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات الدفاع الفعالة وتعزيز استراتيجيات الدفاع الفعالة وتعزيز برامج الاستجابة للمنظور الجنساني واكتشاف ابتكارات تشغيلية لوضع جداول الأعمال وتطوير التعاون بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية.

٥٧ – اقترحت استراتيجية إدارة المعرفة ثلاثة أهدف للتحرك من إنتاج المعلومات المخصصة والمشاركة في ممارسة إدارة المعرفة المعيارية:

١ – تقوية إنتاج المعرفة والرصد والتحليل، و

٢ – تقوية مشاركة المعرفة داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومع الشركاء، و

٣ – تطوير ثقافة مشاركة المعلومات وتحسين التعاون في جميع الأقسام.

٥٨ – استندت هذه الأهداف إلى فهم العلاقة الهرمية بين البيانات والمعلومات والمعرفة وطريقة حدوث التعلم المؤسسي. كان الهدف منها تحسين أنظمة إدارة المعرفة على كافة المستويات، وتعزيز الروابط بين الأنواع المختلفة للمعرفة، ودعم القيادة الرشيدة داخل الهيئة بشكل نهائي. سيكون تحقيقها مدعومًا بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة التي تسهل إنتاج المعلومات ومشاركتها. وكانت النتائج الاستراتيجية على النحو المبين فيما يلي: ١) تحسين الأداء في إطار الولاية الثلاثية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (المعيارية والتنسيقية والتشغيلية)، والأكثر إلحاحًا فيما يتعلق بتنمية القدرات من خلال التدريب، و٢) تعزيز خدمات الاستشارة الفنية والدعوة المستندة إلى الأدلة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والمبادرات الوطنية، و٣) تعزيز القدرة على الانخراط في الحوار السياسي بشأن المساواة بين الجنسين بصفتها وكالة غير مُقيَّمة (من خلال، على سبيل المثال، الملامح الجنسانية القطرية في السياقات التي لم يكن لبرامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجود فيها).

٥٩ – ونتيجةً للوجود، سأل أحد الوفود عن كيف استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تجارب شركات منظومة الأمم المتحدة الآخرين.

ثامنًا – اختتام الدورة

٦٠ – في الختام، وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أعربت عن امتنانها إلى الرئيس ومكتب القيادة الفعالة. وعبرت عن تقديرها إلى جميع الوفود لمشـــاركتهم الفعالة، بما في ذلك المداولات التي أسفرت عن الاتفاق على القرارات.

٦١ – وذكرت المخاوف التي أُثيرت في البيانات، لتغطي إصـــلاحات الأمم المتحدة وكذلك الجوانب الأخرى المتعلقة بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك العلاقات في مكان العمل، وتلك العلاقات الناشئة عن تقرير المراجعة والإحالة إلى اللجنة التالية بشأن وضع المرأة. لقد ذكرت جميع ذلك وكان جميع ذلك ملاحظًا وتم تتبعه وفقًا لذلك.

٦٢ – عبرت رئيســـة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها لجميع الذين أكدوا على التزامهم بالمهمة الأساسية لجذب الموارد إلى الهيئة، مع الإشارة إلى الإعلان البارز للحكومة الألمانية بأنها ضاعفت إسهامها الأساسي في عام ٢٠١٩ ليصل حتى ٨ مليون يورو، بالإضافة إلى التذكير بالصندوق الائتماني للشركاء المتعددين للحكومة الكندية الذي امتد لأعوامٍ عديدة ليبلغ قيمته ٢٦ مليون دولار كندي.

٦٣ – وانتهت الدورة بعد ذلك.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت المقترح وخطة العمل المؤقتة المشـــروحة للدورة السنوية المنعقدة يومي ١٨ و٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

مذكرة من أمانة المجلس التنفيذي

جدول الأعمال المؤقت

١ - مسائل تنظيمية
٢ - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية
٣ - التقييم
٤ - مراجعة الحسابات
٥ - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية
٦ - مسائل السياسة والبرنامج
٧ - التحقيقات
٨ - مسائل أخرى

خطة العمل المؤقتة

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء، ١٨ حزيران/يونيه	١٠ صباحًا - ١ ظهرًا		افتتاح الدورة
			• بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
		١	مسائل تنظيمية
			• اعتماد جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٩
			• اعتماد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩
		٢	التقرير السنوي للمديرة التنفيذية
			• تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة بشـــأن التقدم المحرز في الخطة الاســـتراتيجية بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢١.
			الاستشارات غير الرسمية المتعلقة بمشاريع القرارات
	٣ مساءً - ٦ مساءً.	٢	التقرير السنوي للمديرة التنفيذية (تابع)
			الاستشارات غير الرسمية المتعلقة بمشاريع القرارات
الأربعاء، ١٩ حزيران/يونيه	١٠ صباحًا - ١ ظهرًا	٣	التقييم
			• تقرير عن وظيفة تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٨
			• التقييم المؤسسي لإسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الحوكمة والتخطيط الوطني

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
			• الاستجابات الإدارية
		٦	مسائل السياسة والبرنامج
			• إحاطة بشأن الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري: كوت ديفوار (ساحل العاج)
			• إحاطة بشأن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بخصوص تمكين النساء والفتيات من ذوي الإعاقة
			الاستشارات غير الرسمية المتعلقة بمشاريع القرارات
	٣ مساءً – ٦ مساءً.	٤	مسائل مراجعة الحسابات
			• تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠١٨
			• تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
			• الاستجابات الإدارية
			• تقارير عن رد الإدارة على وحدة التفتيش المشتركة (JIU) الصادرة في عام ٢٠١٨
		٧	التحقيقات
			• استعراض مستقل يركز على الضحية تُوضَّح فيه السياسات والعمليات التي تتبعها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التعامل مع الاستغلال والانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي
			• الاستجابة الإدارية
الخميس، ٢٠ حزيران/يونيه	١٠ صباحًا – ١ ظهرًا	٥	المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية
			• تقديم نسخة غير منقحة لمسودة تقديرات الميزانية المتكاملة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١
			• تحديث بشأن الخطوات المتخذة للحد من تقديم التنازلات التي تقلل معدلات استرداد التكاليف المتفق عليها
		٨	مسائل أخرى
			اعتماد مشاريع القرارات
		١	مسائل تنظيمية
			• إقرار جدول الأعمال المؤقت المقترح وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩
			اختتام الدورة
			• البيانان المقدمان من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيس المجلس التنفيذي

المرفق الثاني

القرارات المعتمدة في الدورة العادية الأولي لعام ٢٠١٩

القرار ٢٠١٩/١ – تحديث بشـــأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ فيما يتعلق بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

المجلس التنفيذي،

١ – يرحب بالتحديثات التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشـــأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ والمتعلق بتغيير وضـعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سـياق الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل تنمية منظومة الأمم المتحدة،

٢ – ويقر بالإسـهامات المتواصـلة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشـأن تنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢، ويطلبه، تماشـــيًا مع قرار الجمعية العام رقم ٢٤٣/٧١ في ٢١ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٦ بشـــأن مراجعة السـياسـات الشـاملة للأنشـطة التشـغيلية لتطوير منظومة الأمم المتحدة، وقرار ٢٧٩/٧٢ بالإضـافة إلى الخطة التنفيذية للأمين العام بشأن إنشاء منظومة متجددة للمنسقين المقيمين، وللاستمرار في دعم التنفيذ الكامل والإســـهام في المنظومة المتجددة للمنســـقين المقيمين، بما في ذلك النموذج المصـــفوف والمزدوج للإبلاغ، مع تحمل أفراد الفريق القُطري للأمم المتحدة المســـؤولة والإبلاغ إلى الهيئات المعنية في ولاياتهم الخاصة، والإبلاغ على فترات إلى المنسقين المقيمين بشأن أنشطتهم الفردية وبشأن إسهاماتهم المعنية في النتائج الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تجاه تنفيذ جدول الأعمال ٢٠٣٠ على المستوى القُطري، وعلى أساس إطار عمل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة،

٣ – ويطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم معلومات منسـقة وخاصـة بالهيئة إلى المجلس التنفيذي في دورته السـنوية لعام ٢٠١٩ بشـأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢، بناءً على المعلومات التي تم تقديمها مسبقًا خلال الاستشارات/الإحاطات غير الرسمية،

٤ – ويقر بأهمية تحسـين الكفاءة والفاعلية في خدمات الدعم الإداري من خلال أمور عديدة ومنها؛ تعزيز التعاون، ويشجع المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاستمرار باتخاذ إجراء ملائم في هذه المجالات،

٥ – ويعترف بكل تقدير الجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل الاســتمرار في الوفاء بالخطة الاستراتيجية للفترة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ مع تنفيذ الحل رقم ٧٢٩/٧٢ في ذات الوقت،

٦ – ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاســتمرار في دعم الأمين العام لإنشــاء جيل جديد من الفرق القطرية للأمم المتحدة بصورة تعاونية، مع الوجود القُطري المخصص المستند إلى الاحتياجات، كي يُبنى على إطار عمل المســـاعدة الإنمائية للأمم المتحدة، ويُختتم من خلال الحوار المفتوح والشـــامل بين الحكومة المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي يسهلها المنسق المقيم من أجل أفضل تهيئة للدعم على الأرض بالإضــافة إلى تعزيز التنســيق والشــفافية والكفاءة وأثر أنشــطة الأمم المتحدة الإنمائية وفقًا للسياسات الإنمائية الوطنية والخطط والأولويات والاحتياجات،

٧ - ويرحب بالالتزام القوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كجزء من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لإعادة توزيع مكاسبها في الكفاءة من إصلاح المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة من أجل الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك التنسيق، وطلبات هيئة الأمم المتحدة للمرأة للإسهام في تقرير الأمين العام بشأن وفورات التكاليف ومكاسب الكفاءة وإعادة توزيعها وتحديث المجلس التنفيذي من خلال آليات الإبلاغ الحالية،

٨ - ويقر ويقدر الخطوات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفعل لدعم المنظومة المجددة للمنسقين المقيمين، بما في ذلك نقل إسهامها في تقاسم التكاليف لعام ٢٠١٩ إلى مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي.

القرار ٢/٢٠١٩ - أساليب عمل المجلس التنفيذي

المجلس التنفيذي،

١ - يركز على قواعد إجراء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)،

٢ - ويستدعي القرار ٧/٢٠١٨ بشأن أساليب عمل المجالس التنفيذية التي طُلب فيها إلى مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، بدء عملية تشاورية مشتركة مع الدول الأعضاء بدءًا من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩

٣ - ويتناول بتقدير تشكيل المجموعة الأساسية للدول الأعضاء لقيادة العملية التشاورية المشتركة مع الدول الأعضاء، بطريقة منفتحة وشفافة وشاملة، مع عرض دراسة كفاءة وجودة دوراتها الحالية، وكذلك وظائف الاجتماع المشترك للمجالس، استنادًا إلى الاستجابة المشتركة التي أعدتها الأمانات، وبالتشاور الوثيق مع جميع الدول الأعضاء، والتماس إسهامات الدول الأعضاء في الحساب الكتابي للمجموعة الأساسية،

٤ - ويطلب من أمانات المجلس التنفيذي دعم المجموعة الأساسية، بناءً على الطلب، لتحليل آثار نتائجها المستخلصة واقتراحاتها/توصياتها،

٥ - ويتطلع إلى الحساب الكتابي للمجموعة الأساسية، الذي سيتم تقديمه في الاجتماع المشترك للمجالس في أيار/مايو ٢٠١٩، للنظر لاحقًا في النتائج والاقتراحات/التوصيات التي قدمها أعضاء ومراقبو مجالس الإدارة المعنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)

القرار ٢٠١٩/٣ – التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وتقرير مجلس المراجعين

المجلس التنفيذي،

١ – ينوه بتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

٢ – وينوه برأي المراجعة السابع وغير المؤجل الذي أصدره مجلس المراجعين بشأن البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن العام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

٣ – وينوه بتقدير معدل التنفيذ المرتفع لتوصيات المراجعة حتى تاريخه وتشجيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة للاستمرار في زيادة معدل التنفيذ بصورة أكبر،

٤ – ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعطاء الأولوية لتنفيذ توصيات المراجعة الخمسة الرئيسية التي حددها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧ بشأن الحاجة إلى: جعل الهيئة شاملةً للموظفين ذوي الإعاقة ومتاحة إليهم، وضمان امتثال المكاتب الميدانية لخطة تقييم المخاطر على نطاق المنظومة وتزويد الموظفين بالتدريب على الوعي بتقييم الاحتيال، ومعالجة النتائج المستخلصة المتعلقة بالشركاء المنفذين، بما في ذلك تعزيز قدرة المكاتب الميدانية على معالجة هذه القضايا،

٥ – كما يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة التجاوب مع التوصيات الأربعة المعلقة الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعامي ٢٠١٦ على أتم وجه؛

٦ – وينوه باستجابة الإدارة المحدثة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.